

مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني وفي دعم المنتج المحلي

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة ولاية بشار

The contribution of private banks in financing the national economy and in supporting the local product -Case Study of Gulf Bank Algeria Bechar agency

سمير بن عبد العزيز ³ Samir BENABDELAZIZ أستاذ محاضر قسم أ جامعة طاهري محمد بشار-الجزائر samirbenabdelaziz@yahoo.fr	لخضر دولي ² Lakhdar DOULI أستاذ محاضر قسم أ جامعة طاهري محمد بشار-الجزائر Ldouli@yahoo.fr	سفيان بن عبد العزيز ¹ Soufyane BENABDELAZIZ أستاذ محاضر قسم أ جامعة طاهري محمد بشار-الجزائر benabdelazizsoufyane@gmail.com
---	---	---

تاريخ النشر: 2019-09-30

تاريخ القبول: 2019-04-18

تاريخ الاستلام: 2019-01-01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الإشارة إلى مدى مساهمة المؤسسات المصرفية الخاصة في تمويل النشاط الاستثماري على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري من خلال استعراض تجربة بنك الخليج الجزائر، كتجربة رائدة في هذا المجال، وقد بينت هذه الدراسة مدى المساهمة الفعالة لهذا البنك في عملية التمويل لمختلف القطاعات. توصلت إلى نتيجة مفادها أن لهذا البنك دور كبير في تغطية مختلف طلبات الزبائن في مجال إنشاء المشاريع، واختتمت بنتائج وتوصيات مهمة.

الكلمات المفتاحية: بنك، تمويل، تنافسية، اقتصاد، خصوصية.

تصنيفات JEL: G24, L33, R42

Abstract :

This study aims at pointing out the contribution of private banking institutions to financing investment activity at the level of the Algerian national economy by reviewing the experience of Gulf Bank Algeria as a pioneering experiment in this field. This study showed the effective contribution of this bank to the funding process for various sectors.

That the bank has a great role in covering the various orders of customers in the field of building projects concluded with important results and recommendations.

Keywords : Bank, Finance, Competitiveness, Economy, Privatization.

JEL classification codes: G24, L33, R42

مقدمة:

لقد تعددت نتائج الإصلاحات التي باشرتها الجزائر والتي تدخل ضمن سياق التحرير الاقتصادي والمصرفي، ومن أهم نتائجها ظهور العديد من البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية على الساحة المالية والمصرفية، التي تزايد عددها بشكل ملحوظ أصبح يفوق عدد البنوك العمومية كما أصبح منافسا لها ويرجع ذلك إلى اهتمامه بطرق استخدام الأموال علاوة على جمعها. وبسبب ما توفره البنوك من مدخرات مالية لاقتصاد أي دولة وجب دعمها وتسهيل نشاطها لغرض تمويل وترقية البرامج الاستثمارية وتدعيم المشاريع المختلفة والتي تعود منفعتها بالإيجاب على وتيرة النشاط الاقتصادي.

كما تشير الأرقام والإحصائيات المقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر - محل دراستنا - تزايد وتيرة نمو البنوك الخاصة على مر السنوات الأخيرة، مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي. إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق ومن أجل التحليل أكثر تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري على غرار بنك الخليج الجزائر؟
اهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تبيان مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري، كما تهدف إلى:

- إبراز مصادر التمويل المصرفي وأنواعه وكيفية مساهمته في الاقتصاد الوطني.
- تبيان مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري.
- تسليط الضوء على الابتكارات الجديدة المتعلقة ببنك الخليج الجزائر.

منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة على تحليلات وجداول ورسومات بيانية.

هيكل الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: دوافع خصوصية البنوك، أهميتها وأهدافها؛

المحور الثاني: واقع خصوصية البنوك في الجزائر، معوقات وأفاقها؛

المحور الثالث: عرض تجربة "بنك AGB" (وكالة ولاية بشار) في تمويل الاقتصاد الوطني.

I- دوافع خصوصية البنوك، أهميتها وأهدافها.

1. دوافع خصوصية البنوك العامة

لاشك أن اتجاه معظم دول العالم لتحرير أسواقها وخصخصة مشروعاتها الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي جاء انعكاسا لرغبتها في مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح الأداء في بنوكها العامة، و يتضح ذلك في عدد من النقاط¹:

- مواجهة التحديات والمتغيرات المالية التي تواجه العمل المصرفي وأهمها.
- تزايد الضغوط الدولية على هذه الدول لتحرير القطاع المصرفي.
- تحقيق عدد كبير من الايجابيات أهمها الوصول إلى المصارف الشاملة وتعميق المشاركة في الثورة المصرفية المصاحبة لثورة الاتصالات وجذب التكنولوجيا المصرفية المتقدمة.
- الخوصصة في مجال البنوك تأتي في إطار المنظومة التشريعية الجديدة التي تتفق مع المرحلة النهائية للإصلاح الاقتصادي.
- الخوصصة تعد أحد البدائل الضرورية للبدء في التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي لهذه الدول حيث أن البدائل الأخرى مثل الدمج والتحالفات الإستراتيجية تواجه في المرحلة الحالية عقبات عديدة أهمها التباين الكبير في الهياكل المالية والتوظيفات الاستثمارية للبنوك فضلاً عن مشاكله الروتينية والبيروقراطية في القطاع العام.

أوضحت دراسة طارق عبد العالي حماد أن أهداف خصخصة البنوك تتضمن ما يلي²:

- زيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي.
- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية.
- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية.
- ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

2. أهمية قرار الخوصصة

تتمثل أهمية الخوصصة فيما يلي³:

- تحديد فرص الاستثمار السانحة، دراستها، تشخيصها، تقييمها، تحديد أولويات تناولها، تعاقبها واستمرارها كفرص استثمارية، وصولاً وتواصلها إلى الأحسن، الأفضل والأرقى.
- انتهاز فرص الاستثمار القائمة، ترويجها والمساهمة فيها وزيادة عددها والعمل في نطاقها وصولاً وتواصلها إلى مجالات توظيفية فعالة ونشطة قادرة على تحقيق الترابط الأداي والهيكلي.
- امتلاك أدوات ووسائل أكثر فاعلية من أجل التنمية المستدامة وتوظيفها توظيفاً سليماً راشداً.
- زيادة القدرة على تفعيل وتوظيف الموارد والإمكانات المتوافرة في الاقتصاد الوطني.
- إحداث حيوية دافعة في الاقتصاد، وزيادة حركة التدفقات الاستثمارية من وإلى الدولة، مع امتلاك قدرات ومزايا تنافسية ملموسة ومحسوسة وبحيث تجعل الاقتصاد الوطني قادر على الانطلاق إلى أفاق التنمية الشاملة المستدامة.
- تنمية المجتمع تنمية سريعة حضارية وفكرية، ثقافية واقتصادية شاملة، تجعل منه أساس الانطلاق السريع نحو التقدم، والرقى الحضاري.
- استخدام وإعادة استخدام المدخرات الوطنية فيما يحقق عائد مرتفع، ويحقق لها المردود الاقتصادي المناسب الذي يزيد من المدخرات ويرفع من شأنها.

- تحقيق أمان المجتمع الاقتصادي، وزيادة عناصر الاستقرار فيه، وهو ما يجعله أمناً على حاضره، وعلى مستقبله.

3. الأهداف المتوقع تحقيقها من خصصة البنوك

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي⁴:

- تعميق المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفي.
- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية.
- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية.
- ترشيد الأنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

II- واقع خصوصية البنوك في الجزائر، معوقات وأفاقها.

1. واقع خصوصية البنوك في الجزائر

يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 10 أبريل 1990 بمثابة الانطلاقة الحقيقية للبنوك الخاصة في الجزائر، حيث أصبح بإمكان البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية - بعد صدور قانون النقد والقرض - مزاوله نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية طبقاً لقواعد القانون الجزائري، وكل بنك خاص وطني أو أجنبي يجب أن يحصل على اعتماد يمنحه مجلس النقد والقرض، ويجب أن تستعمل هذه البنوك رأس مال يساوي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية⁵.

كما حدد النظام 93-01 المؤرخ في 03/01/1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية، ومن بين الشروط المطلوبة⁶:

- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.
- تحديد برنامج نشاط البنك.

- الوسائل المالية المستخدمة من طرف البنك أو المؤسسة المالية.

لقد سمح صدور قانون النقد والقرض بإنشاء مؤسسات مصرفية جديدة خاصة ومختلطة جزائرية وأجنبية، حيث ظهرت هذه البنوك لتدعيم البنوك العمومية والمساهمة في ترقية النشاط المصرفي وإحداث نوع من المنافسة بين البنوك في تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.

2. معوقات خصوصية البنوك في الجزائر

بعد صدور قانون النقد بدأت تظهر بوادر تحرير السوق المصرفي والمنافسة، كما بدأت البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية تتمتع تدريجياً وتحل مساحة معقولة وبدأت حصتها السوقية في النمو حيث بلغت 12% عام 2002⁷.

لكن الصدمة التي شهدتها القطاع المصرفي الخاص في الجزائر متمثلة في الإعلان عن إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري أعادت الوضع إلى نقطة البداية، أين شهدت الساحة المصرفية

الجزائرية تراجعاً، وتزعزعت ثقة الجمهور والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي بشكل عام، وعاد الأمر إلى سابق عهده بهيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي وتراجع المنافسة في السوق المصرفي الجزائري.

و هناك جملة من الأسباب و العوامل⁸ التي أدت إلى أزمة القطاع المصرفي الخاص، وإفلاس البنكين الخاصين، استدعت من السلطات العمومية إعادة النظر في التشريع المصرفي، وخاصة الآليات التي من شأنها ضبط نشاط البنوك وعدم تكرار حالات التعثر المالي للبنوك، وذلك من خلال تعديل قانون النقد والقرض بالأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003.

كما يمكن ذكر مجموعة من عوائق تحول دون التحول الفعال لخصوصية البنوك الجزائرية منها:

- مشكلات قانونية؛ فالاتجاه نحو خصوصية البنوك يستدعي سندا قانونيا من الهيئات التشريعية مما يسئلتزم إصدار قوانين جديدة تسمح بنقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، وحماية القطاع الخاص من التأميم مع ضمان تحويل رأس المال إلى العملات الأجنبية.
- عدم توفر سوق مالية متطورة؛ مما يجعل تعبئة الموارد المالية أمر غير ممكن وبالتالي صعوبة بيع أسهم الشركات للخواص، وزاد الطين بلة كون معظم المؤسسات العمومية متقلبة بالديون اتجاه البنوك.
- مصالح المجموعات الضاغطة؛ هذه المجموعات تعترض على عملية الخصخصة ومن بن هذه المجموعات بعض الدوائر الحكومية وهذا نابع من نزعات أيديولوجية والخوف من فقدان السلطة.
- إستراتيجية الاختيار؛ كون اختيار المؤسسات المراد خصصتها يتطلب دراسة عميقة لهذه الأخيرة من شتى الجوانب المالية والاجتماعية والجغرافية، هذه الدراسة لن تكون بالشيء السهل على دولة تفتقر إلى الخبرة والتجربة في هذا المجال.

3. آفاق البنوك الخاصة في الجزائر

بعد خلو الساحة المصرفية الجزائرية من البنوك الخاصة برأسمال وطني والراجع إلى قرار مجلس النقد والقرض⁹ بتاريخ 28 ديسمبر 2005 من جهة وتداعيات إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري سنة 2003 من جهة أخرى أصبحت البنوك العمومية والبنوك الخاصة برأس مال أجنبي تهيمن على المجال المصرفي، وعليه يمكن تصور النظام المصرفي الجزائري في المرحلة المقبلة في إحدى الصورتين¹⁰ :

1- إما نشهد زيادة ونمو حصة البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري وسيسمح ذلك بتنوع مجالات نشاطها ومنتجاتها وخدماتها نظرا لخبرتها المكتسبة وقدرتها على امتلاك تكنولوجيا الصناعة المصرفية، وهو أمر من شأنه تحفيز البنوك العمومية على تحديث وعصرنة تسييرها وتطوير منتجاتها وخدماتها وتطوير قدراتها التنافسية لمسايرة وتيرة المنافسة التي تفرضها البنوك الأجنبية، وعليه يمكننا تصور بأن تصبح السوق المصرفية الجزائرية أكثر تنافسية مما يشجع دخول بنوك أجنبية أخرى إلى السوق الجزائري.

2- أما الوضع الثاني الذي يمكن أن يكون عليه النظام المصرفي في المرحلة المقبلة هو بقاء حصة البنوك الأجنبية جد محدودة في السوق (لا تتجاوز 15%) في تقديرنا، وبقاء هذه البنوك الأجنبية محدودة النشاط ومقتصرة على قطاعات وشركات تابعة لبلدانها الأصلية وبالتالي تصبح البنوك الأجنبية موجودة فقط لرعاية مصالح هذه الشركات والقيام بالتحويلات المالية نحو الخارج. وبقاء الحال بهذا الشكل يبقى على هيمنة البنوك العمومية على السوق وبالتالي ضعف التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تطوير الخدمات المصرفية ومواكبة أحدث التطورات التي عرفتها الصناعة المصرفية في العالم.

III- عرض تجربة "بنك AGB" (وكالة ولاية بشار) في تمويل الاقتصاد الوطني.

لغرض معرفة أهمية البنوك الخاصة في الجزائر وتقييم دورها في تمويل الاقتصاد الوطني، كان لزاما علينا القيام بدراسة ميدانية لبنك الخليج الجزائر ومدى مساهمته في الاقتصاد باعتباره الأبرز في الساحة الوطنية وبالأخص في ولاية بشار، ومدى تميزه بتقنيات وتكنولوجيا حديثة عالية الجودة في المجال البنكي.

1. تقديم بنك الخليج الجزائر

1.1. تعريف ونشأة بنك الخليج الجزائر

بنك الخليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO والتي هي من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها اسم "المجموعة الكويتية للأعمال" Kuwait Project compagne

أنشئت مجموعة الأعمال الكويتية عام 1975، ومشروع شركة الكويت القابضة أو شركة مشاريع الكويت هي مجموعة كويتية خاصة والتي تعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتملك المجموعة حصص في أكثر من 50 شركة تعمل في 21 بلد خصوصا في العالم العربي، ويعمل فيها أكثر من 7000 شخص في أنحاء العالم، اهتمت المجموعة خاصة بالصناعات الرئيسية في الخدمات المالية والإعلام، كما تملك شركة مشاريع الكويت أيضا مصالح مباشرة وغير مباشرة في قطاعات الصحة، السياحة، الصناعة ومجلس العقار.

وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال يقدر بـ 6.500.000.000 دينار جزائري، موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية وهي¹¹ :

- 60% من طرف بنك البرقان Burgan Bnak.

- 30% البنك التونسي الدولي Tunis International Bank.

- 10% البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank.

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004، وهو يمارس عمليات اقتصادية ومصرفية ذات كفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم مجالات مختلفة في

التمويل البنكي والضمانات وغيرها لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات، بالإضافة لتلبية توقعات كل زبون، ويقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية الواسع باعتبار عامل الدين في الدولة¹².

ولكن النشاط الفعلي لبنك الخليج الجزائر كان سنة 2005 بفرع وحيد في الجزائر العاصمة وهو على هذه الحالة حتى سنة 2008 أين تقرر توسيع عدد فروعها برأس مال يقدر بـ10 مليار دينار جزائري، ويتوفر لديه عدة وكالات تنفيذية، والتي سيتم توسيعها لتكون أقرب إلى عملائها في جميع أنحاء البلاد وتحقق انتشار جغرافي، وتأسست وكالة بنك الخليج الجزائر في ولاية بشار في التاريخ 2015/03/24 ورمز الوكالة 214.

2.1. أنشطة ووظائف بنك الخليج الجزائر

يقوم البنك بتقديم خدمات عدة نذكر منها:

الجدول رقم 01 : الخدمات المقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر

الخدمات الحديثة	الخدمات التقليدية
1. خدمة الدفع E-banking	1. خدمات الودائع المصرفية:
2. خدمات عبر الانترنت.	* الحساب الجاري.
3. خدمات عبر الهاتف.	* الودائع لأجل.
4. خدمات عبر الـSMS.	* حسابات الشيكات "الصكوك".
5. خدمات عبر الفاكس.	* دفتر التوفير "AGB".
6. بطاقة فيزا بلاتينوم.	* دفتر التوفير التساهمي "AGB".
7. ماستر كارد الذهبية.	2. القروض :
8. ماستر كارد مسبقة الدفع.	* القرض العقاري "بيتي".
9. بطاقة الدفع اليومية ساهلة "sahla".	* قرض مهنة.
10. Self banking	* قرض مهنة "مرايحة وسلام".

المصدر : وثائق واستبيانات بنك "AGB" 2018

2. تحليل مساهمة "AGB" في التمويل بالقروض المصرفية:

قبل التطرق إلى مدى مساهمة بنك الخليج الجزائر في التمويل المصرفي بالقروض سوف نستعرض في الجدول الموالي مدى استخدام بطاقات الدفع الالكترونية في هذا البنك.

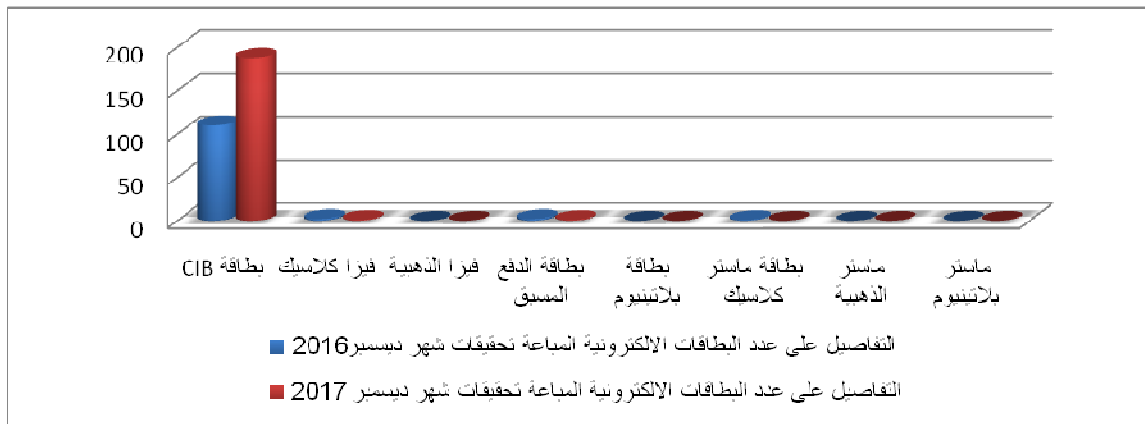
أ- عدد البطاقات الالكترونية في بنك الخليج الجزائر

الجدول 02: التفاصيل على عدد البطاقات الالكترونية المباعة المقياس: وحدة

نوع البطاقة	تحقيقات شهر ديسمبر 2016	تحقيقات شهر ديسمبر 2017
بطاقة CIB	110	188
فيزا كلاسيك	2	1
فيزا الذهبية	0	0
بطاقة الدفع المسبق	2	1
بطاقة بلاتينيوم	0	0
بطاقة ماستر كلاسيك	1	0
بطاقة ماستر الذهبية	0	0
بطاقة ماستر بلاتينيوم	0	0

المصدر : احصائيات بنك الخليج الجزائر، 2017

الشكل 01 : تفاصيل على عدد البطاقات المباعة المقياس: وحدة مباعة



المصدر : احصائيات بنك الخليج الجزائر، 2017

تبعاً للجدول والشكل أعلاه حققت بطاقة ما بين البنوك (CIB) في سنة 2016 مبيعات قدرها 110 بطاقة إلكترونية و في نهاية 2017 ارتفعت إلى 188 بطاقة الكترونية، أما بالنسبة لبطاقة فيزا كلاسيك وبطاقة الدفع المسبق في نهاية سنة 2016 تم بيع بطاقتين الكترونيتين وانخفضت في نهاية سنة 2017، حيث حققت بيع بطاقة واحدة الكترونية في النوعين، أما بطاقة ماستر كلاسيك حققت بيع بطاقة واحدة في نهاية 2016 وانخفضت في سنة 2017 حيث لم تبع أي بطاقة، أما في فيزا الذهبية وبطاقة بلاتينيوم وبطاقة ماستر كلاسيك وبطاقة ماستر الذهبية وبطاقة ماستر بلاتينيوم لم تحقق البطاقات أي مبيعات خلال فترة الدراسة.

ب- مختلف أنشطة بنك الخليج الجزائر : يمثل الجدول الموالي مختلف الأنشطة التي يقدمها بنك خليج الجزائر

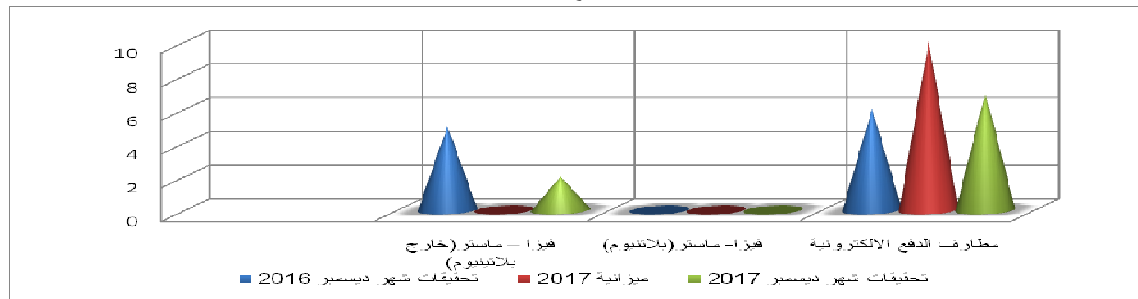
الجدول رقم 03: عمليات وأنشطة بنك الخليج الجزائر المقياس: وحدة

عنوان	تحقيقات شهر ديسمبر 2016	ميزانية 2017	تحقيقات شهر ديسمبر 2017
بطاقات الدفع الالكترونية			
فيزا - ماستر (خارج بلاتينيوم)	5	-	2
فيزا- ماستر (بلاتينيوم)	-	-	-
مطارف الدفع الالكترونية*	6	10	7
عدد الحسابات والخطوات تنشيط التجاري			
عدد الحسابات التجارية الجارية	43	100	27
عدد الحسابات الخاصة	96	150	184
حسابات دفاتر التوفير	114	200	95
عدد التنشيط التجاري للموظفين	8	10	31
عدد زيارات العملاء	92	10	88
المعاملات النقدية ومعاملات المحفظة (المقاصة)			
عدد المدفوعات	621		225
حجم المدفوعات	225		947
عدد المسحوبات	655		086
حجم المسحوبات	130		294
عدد الشيكات المستلمة	105		248
حجم الشيكات المستلمة	42		169
عدد الشيكات المصرفية الصادرة	13		79
حجم الشيكات المصرفية الصادرة	25		98

المصدر : احصائيات بنك الخليج الجزائر، 2017.

يمثل الجدول السابق مختلف الأنشطة التي يقدمها بنك الخليج الجزائري والتي تنوعت ما بين خدمات بطاقات الدفع الالكترونية وعدد الحسابات، بالإضافة إلى خطوات التنشيط التجاري، زيادة على المعاملات النقدية ومعاملات المحفظة (المقاصة) وسوف يتم فيما يلي تحليل كل نشاط على حدى :

الشكل 02: بطاقات الدفع الالكترونية المقياس: وحدة مصدرة



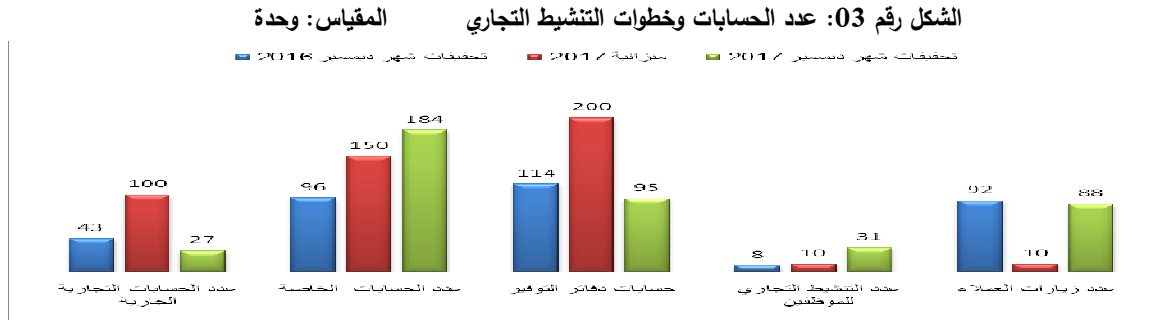
المصدر: احصائيات بنك الخليج الجزائر، 2017.

يقدم بنك الخليج الجزائر ويتعامل بمختلف البطاقات الالكترونية مما يدل على أنه يستهدف فئة كبيرة من المتعاملين الاقتصاديين.

كانت التحقيقات بالنسبة لبطاقات الدفع الالكترونية كما يلي :

- بالنسبة لبطاقة فيزا - ماستر (خارج بلاتينيوم) في نهاية 2016 حققت 5 بطاقات، في حين سجلت انخفاض بـ3 بطاقات في نهاية 2017، أما بالنسبة لبطاقة فيزا - ماستر (بلاتينيوم) لم تحقق أي مبيعات في السنتين، وبخصوص مطارف الدفع الالكترونية في نهاية 2016 حققت 6 مطارف أما نهاية 2017 فقد حققت عجز قدر بـ3 مطارف عما كان مطلوب تحقيقه.

وفي الحقيقة وعلى العموم نلاحظ أن هناك انخفاض كبير في التعامل بالبطاقات الالكترونية من طرف زبائن هذا البنك وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى حداثة هذا البنك على الساحة المصرفية الجزائرية مما يتطلب له فترة طويلة نسبيا حتى يكسب ثقة زبائنه وبالتالي يقبلون التعامل بهذه البطاقات زد على ذلك ثقافة المجتمع الجزائري الذي لا زال يؤمن بالنقود الملموسة لتسهيل تعاملاته عوض استخدام البطاقات الالكترونية والتي قد تتأثر بعملية القرصنة أو الضياع أو ضعف شبكة الانترنت وما شابه ذلك من عوائق.



المصدر : احصائيات بنك الخليج الجزائر، 2017

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح عدد الحسابات وخطوات التنشيط التجاري فإن :

- عدد الحسابات التجارية الجارية : تم فتح 43 حساب تجاري جاري في نهاية سنة 2016، أما نهاية سنة 2017 فقد سجلت انخفاضا قدر بـ73 حساب تجاري جاري على ما كان مطلوب في ميزانية 2017.

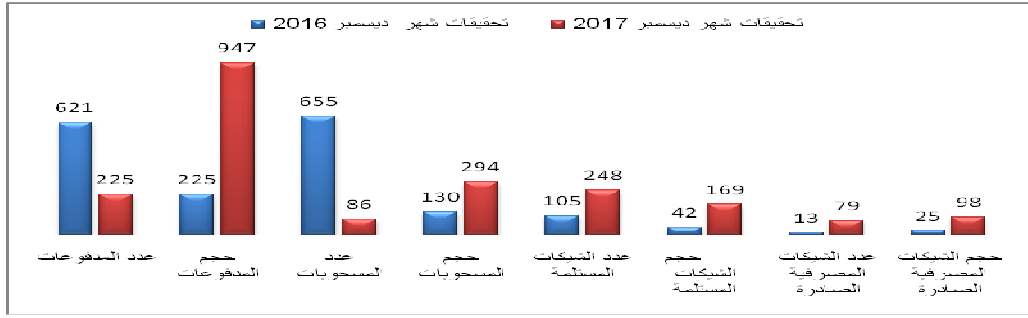
- عدد الحسابات الخاصة : في نهاية 2016 بلغت 96 حساب خاص، في حين ارتفع إلى 184 حساب خاص في نهاية 2017 محققا بذلك فائضا قدره 34 حساب.

- حسابات التوفير : قدر العجز في 2017 بـ 104.

- عدد التنشيط التجاري للموظفين : سجل هذا النشاط 8 أنشطة تجارية في نهاية 2016، أما نهاية 2017 فقد عرفت فائضا قدره 21 نشاط تجاري.

- عدد زيارات العملاء : تقدم إلى البنك 92 زائر في نهاية 2016، أما في نهاية 2017 بلغت زيارات العملاء 88 زيارة.

الشكل رقم 04: المعاملات النقدية ومعاملات المحفظة (المقاسة) المقياس: وحدة



المصدر : احصائيات بنك الخليج الجزائر، 2017

يبين الشكل أعلاه المعاملات النقدية ومعاملات المحفظة (المقاسة) :

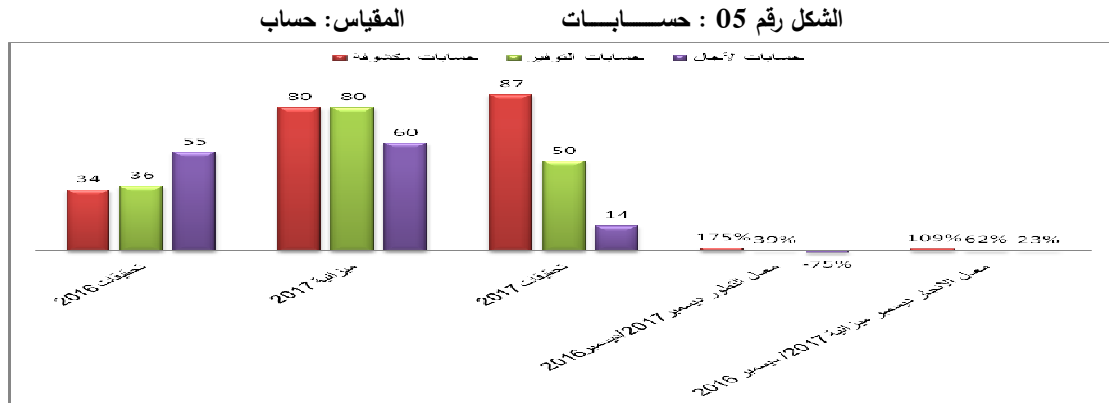
- عدد المدفوعات : شهدت هذه المعاملة النقدية انخفاضا خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 621 في نهاية 2016 إلى 225 في نهاية 2017.
 - حجم المدفوعات: تضاعف بأربعة مرات خلال فترة الدراسة وذلك بانتقاله من 225 إلى 947.
 - عدد المسحوبات : سجلت انخفاضا ملحوظا قدر بـ569.
 - حجم المسحوبات : على عكس عدد المسحوبات سجل حجم المسحوبات ارتفاعا قدر بـ164.
 - عدد الشيكات المستلمة : سجل هو الآخر ارتفاعا قدر بـ134 شيكاً مستلماً.
 - حجم الشيكات المستلمة : شهد ارتفاعاً ملحوظاً قدر بـ127 شيكاً مستلماً.
 - عدد الشيكات المصرفية الصادرة : تضاعف عدد هذه الشيكات بثلاثة مرات ما بين سنة 2016-2017.
 - حجم الشيكات المصرفية الصادرة : تضاعف هو الآخر بأربعة مرات خلال فترة الدراسة.
- ويوضح الجدول الموالي كذلك مختلف الحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة البنكية محل الدراسة بالإضافة إلى توظيفاتها للديون والقروض والتزامات الميزانية العمومية وحجم التجارة الخارجية.

الجدول 04 : حسابات، توظيفات والتزامات بنك الخليج الجزائر المقياس: وحدة

العنوان	تحقيقات 2016	ميزانية 2017	تحقيقات 2017	معدل التطور ديسمبر/ديسمبر 2017/2016	معدل الانجاز ديسمبر 2016
حسابات	124	220	150	%21	%68
حسابات مكشوفة	34	80	87	%175	%109
حسابات التوفير	36	80	50	%39	%62
حسابات لأجل	55	60	14	%-75	%23
توظيفات	21	200	124	%476	%62
ديون قصيرة الأجل CT	0	50	74	%261397	%149
ديون متوسطة الأجل MT	18	40	23	%27	%58
قرض عقاري (BAYTI)	3	10	1	%-67	%11

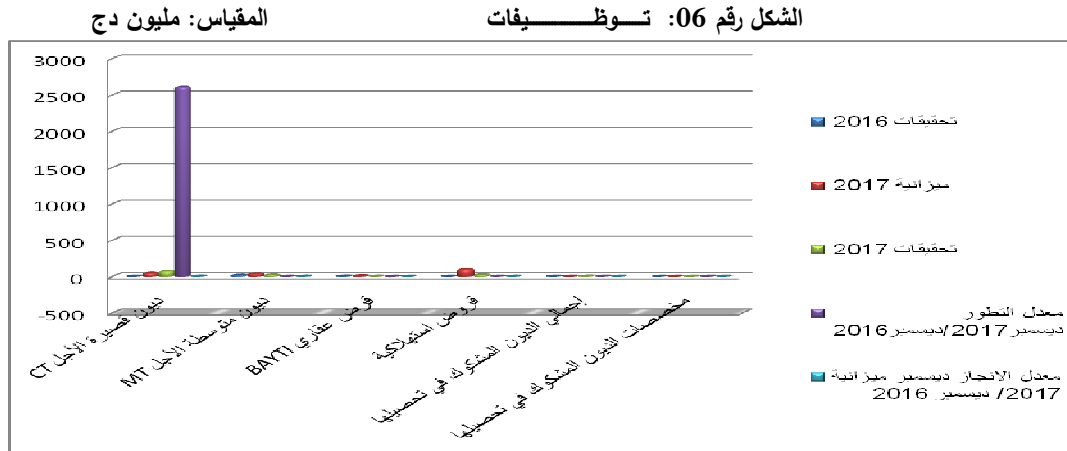
قروض استهلاكية	-	100	24	-	24%
إجمالي الديون المشكوك في تحصيلها	-	-	2	-	-
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	-	-	0	-	-
التزامات خارج الميزانية العمومية	8	10	5	-45%	46%
الاعتمادات المستندية	8	5	-	-100%	0%
التزامات التمويل	-	-	3	-	-
الكفالة والضمان	0	5	1	799%	25%
التزامات في النزاعات	-	-	-	-	-
حجم التجارة الخارجية	8	20	-	-100%	0%
حجم القرض المستندي	8	10	-	-100%	0%
عدد القرض المستندي	1	5	-	-100%	0%
حجم الاعتماد المستندي	-	10	-	-	0%
عدد الاعتماد المستندي	-	-	-	-	-

المصدر : احصائيات بنك الخليج الجزائر، 2017



المصدر : احصائيات بنك الخليج الجزائر، 2017. (بتصرف)

تبين من الشكل أعلاه أن الحسابات المكشوفة عرفت ارتفاعاً قدر بـ53 حساب مكشوف، أما معدل التطور فقد بلغ 175%، كما أن معدل الانجاز بلغ 109%. وبخصوص حسابات التوفير فقد حققت هي الأخرى ارتفاعاً قدر بـ14، ورغم هذا الارتفاع إلا أنه لم يصل إلى الميزانية المطلوبة التي كانت مقدرة بـ80 حساب، في حين معدل التطور بلغ 39% ووصل معدل الانجاز إلى 62%. وبالنسبة لحسابات لأجال سجلت انخفاضاً بالنسبة لسنة 2016 وبالنسبة للميزانية المقدرة، ليحقق بذلك عجزاً في معدل التطور قدر بـ75%، في حين أن معدل الانجاز حقق نمواً قدر بـ23%.



المصدر: احصائيات بنك الخليج الجزائر، 2017

الشكل أعلاه يوضح توظيفات الأهداف التجارية التي تتمثل في :

- ديون قصيرة الأجل (CT) : ارتفعت هذه الديون إلى 74 مليون دينار جزائري في نهاية 2017 بعدما كانت معدومة في نهاية 2016، ليصل بذلك معدل التطور إلى 261397 %، أما معدل الانجاز قدر بـ 149%.

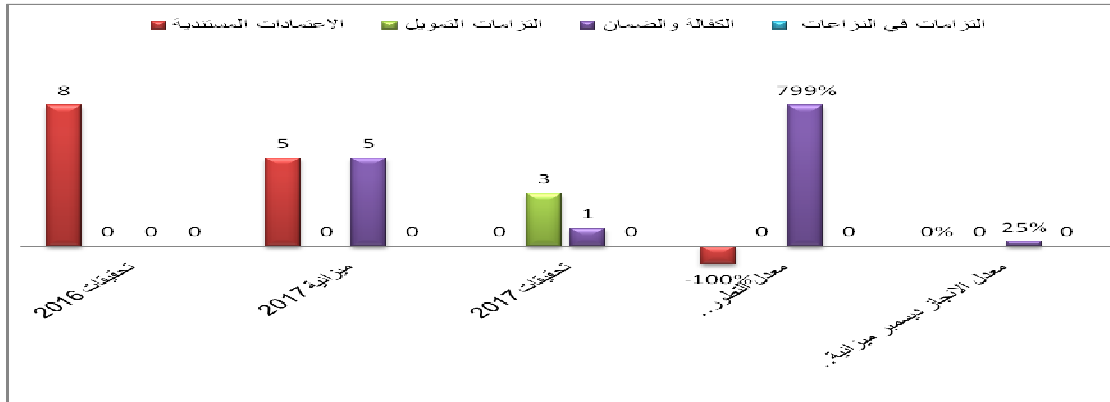
- ديون متوسط الأجل (MT) : رغم الارتفاع المحقق خلال سنة 2017 إلا أنه لم يبلغ الحجم المطلوب أما فيما يخص معدل التطور ومعدل الانجاز فقد بلغا على التوالي 27%، 58%.

- قرض عقاري (BAYTI) : انخفض هذا النوع من القروض خلال الفترة محل الدراسة من 3 مليون إلى 9 مليون دينار جزائري في نهاية 2017، محققا بذلك انخفاضا قدره 9 مليون دينار جزائري (الميزانية المطلوبة مقدرة بـ 10 مليون دينار جزائري)، صاحبه انخفاض في معدل التطور قدر بـ 67%، أما معدل الانجاز فقد بلغ 11%.

- قروض استهلاكية : تم منح ما يعادل 24 مليون دينار جزائري رافقه معدل انجاز قدر بـ 24%.

- إجمالي الديون المشكوك في تحصيلها : قدرت بـ 2 مليون بعدما كانت منعدمة سنة 2016.

الشكل رقم 07 : التزامات خارج الميزانية العمومية - المقياس: مليون دج



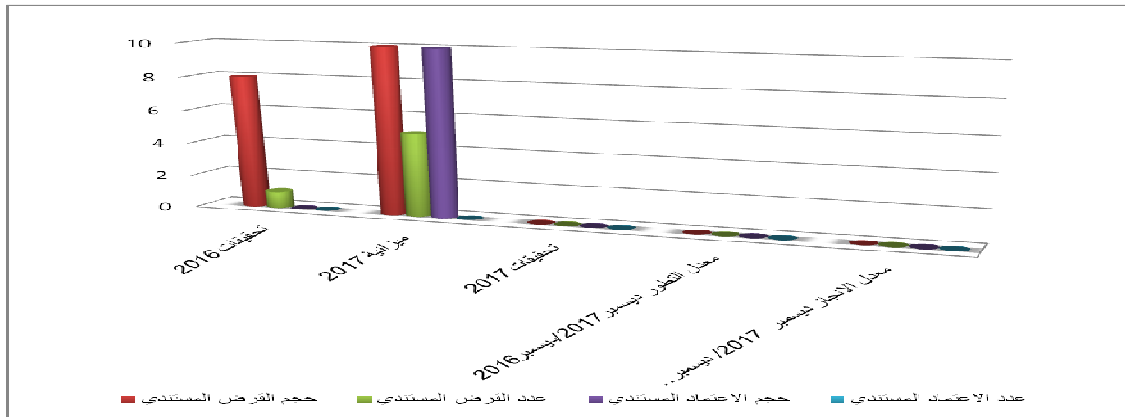
المصدر: مقابلة مع مدير بنك "AGB" بتاريخ 2018/03/13.

من خلال تفحص الشكل أعلاه نلاحظ أن التزامات خارج الميزانية العمومية تميزت بما يلي :

- الاعتمادات المستندية : سجلت نهاية 2016 ارتفاعاً قدر بـ8 مليون دينار جزائري وبالنسبة للميزانية المقدرة فبلغت 5 مليون دينار جزائري، لتحقيق بذلك عجزاً في معدل التطور قدر بـ100%.
- التزامات التمويل : تم طرح 3 مليون دينار جزائري في نهاية 2017.
- الكفالة والضمان : حققت الكفالة والضمان ارتفاع قدره مليون دينار جزائري في نهاية 2017 بعدما كانت معدومة في نهاية 2016، ليصل بذلك معدل التطور إلى 799%، أما معدل الانجاز قدر بـ25%.

المقياس: وحدة

الشكل رقم 08 : حجم التجارة الخارجي



المصدر : احصائيات بنك الخليج الجزائر، 2017

يمثل الشكل أعلاه حجم التجارة الخارجية ويتضح ذلك فيما يلي :

- حجم الاعتماد المستندي : في نهاية 2016 بلغ هذا النوع 8 قروض مستندية، حقق معدل التطور عجزاً قدر بـ100% بينما معدل الانجاز كان منعدماً.
- عدد الاعتمادات المستندية : تضمن كل ملف فاتورة واحدة في سنة 2016.
- حجم الاعتماد المستندي : قدرت الميزانية 2017 المطلوبة بـ10 اعتمادات مستندي، في حين لم يتحقق أي اعتماد مستندي في السنتين.

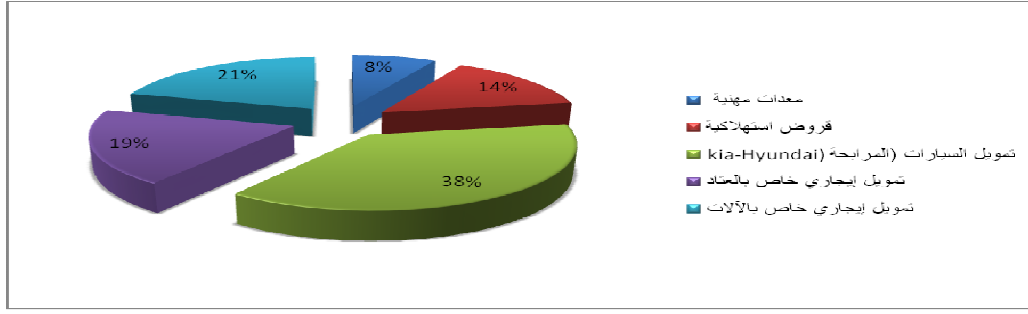
الجدول رقم 05 : تمويلات 2017 لبنك الخليج الجزائر (وكالة بشار)

المقياس: دج

المبلغ :	الأداء :
378128960	معدات مهنية
701540140	قروض استهلاكية
1809338887	تمويل السيارات (المرابحة Kia-Hyundai)
922969026	تمويل إيجاري خاص بالعتاد
996906284	تمويل إيجاري خاص بالآلات المتحركة

المصدر : مقابلة مع مدير بنك "AGB" بتاريخ 09 / 04 / 2018

الشكل رقم 09 : تمويلات 2017 لبنك الخليج الجزائر (وكالة بشار)



المصدر : مقابلة مع مدير بنك " AGB " بتاريخ 09 / 04 / 2018

فلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن هناك مبالغ مالية معتبرة ساهم بها بنك الخليج الجزائر لوكالة بشار تنوعت على العديد من التمويلات على غرار المعدات والسلع الاستهلاكية والتمويل بالمرابحة كذلك. إذ أن هذا الأخير أخذ نصيب الأسد من عملية التمويل بسبب الإقبال الكبير من طرف زبائن البنك عليه خاصة بسبب مطالبهم الكبيرة لغرض اقتناء السيارات، حيث وبمجرد دخول الجزائر في إطار ما يعرف بالحماية الفعالة للاقتصاد الوطني الجزائري من خلال إجبار بعض متعاملي السيارات بتركيبها وتسويقها من الجزائر اتجهت العديد من البنوك الجزائرية على غرار بنك الخليج - الجزائر إلى إجراء اتفاقيات مختلفة مع وكلاء بيع السيارات لغرض تسهيل عملية اقتنائها من طرف الزبائن عن طريق آلية البيع بالمرابحة الأمر الذي شكل رواجاً كبيراً لهذه الآلية التي فاقت مختلف تعاملات البنك الأخرى اتجاه الزبائن كل حسب دخله وتبعاً لثمن السيارة المقتناة كذلك وهو ما ساعد على ارتفاع ربحية هذه البنوك وزيادة تمويلها بالمدخرات المالية للاقتصاد الوطني الجزائري.

خاتمة:

تحتل البنوك الخاصة حيزاً لا يستهان به في المنظومة المصرفية، فقد شهدت تطوراً مستمراً في السنوات الأخيرة، حيث بدأ الاتجاه نحوها في الدول النامية خاصة في ظل التحول نحو آليات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، يعتبر هذا التوجه أحد أهم نتائج العولمة الذي ارتبط بالوعي الإدراكي الشامل لضروريات ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

وبالنظر إلى بنك الخليج الجزائر - نموذج عن البنوك الخاصة في الجزائر - الذي يغطي شبكة فروع موزعة على كامل التراب الوطني، فهو يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال أنواع التمويل التي يقدمها والمتمثلة في المرابحة التي حققت عدة إنجازات ونجاحات، بالإضافة إلى جملة متنوعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية المعاصرة والمواكبة للتغيرات الطارئة واستثمار موارده في المجالات التي تحقق له عوائد مناسبة وفي مقدمتها القروض التي يمنحها لمختلف القطاعات.

ولغرض جعل دراستنا أكثر واقعية نقترح التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة تأهيل القطاع الخاص من أجل رفع مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يجب على الدولة إعطاء ثقة أكبر للبنوك الخاصة لتزيد من نشاطها وتكثر من استثمارات وتقدم عليها بأمان وثقة.

- تأهيل الإطار القانوني الذي يحدد ظروف إنشاء وعمل البنوك الخاصة في الجزائر.

- العمل على فتح شبابيك إسلامية في البنوك الخاصة تنافس عمليات التمويل المؤسسات التقليدية.

- رفع الحس الوطني لدى المتعاملين الاقتصاديين وتشجيعهم لإنشاء البنوك الخاصة كرافد لتطوير الاقتصاد الجزائري.

الاحالات والمراجع:

¹ طارق عبد العالي حماد، " اندماج وخصخصة البنوك"، الطبعة الأولى، (مصر، الإبراهيمية) : الدار الجامعية، 2003، ص ص223-224.

² طارق عبد العالي حماد، نفس المرجع، ص ص225-234.

³ محسن أحمد الخضيرى، "خصخصة المصارف والبنوك مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية"، الطبعة الأولى، القاهرة : ايتراك للطباعة والنشر، 2009، ص ص18-21. (بتصرف)

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الطبعة الأولى، (الإسكندرية، مصر) : الدار الجامعية، 2001، ص ص223.

⁵ انظر النظام رقم 01-04 المؤرخ في 04/03/2004 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر يلغي النظام رقم 01-90 المؤرخ في 04/07/1990.

⁶ تم تعديل هذا النظام بالنظام رقم 02-2000 الصادر بتاريخ 02/04/2000.

⁷ Mohamed Ghernaout, **crises financières et faillites des banques algériennes**, édition G.A.L, 2004, p: 35.

⁸ بريس عبد القادر، " التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، أطروحة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، الجزائر : جامعة الجزائر، (2005-2006)، ص ص 69 - 70.

⁹ القاضي بسحب الإعتدال من البنكين الخاصين و هما "منى بنك و أركو بنك" بطلب منهما حسب بيان مجلس النقد و القرض، بعدما تبين لهما عدم قدرتهما على تحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالبنوك و المقدر بـ 2.5 مليار دينار. مأخوذ من : ص -حفيظ، يومية الخبر ليوم الأربعاء 28 ديسمبر 2005.

¹⁰ بريس عبد القادر، نفس المرجع، ص ص73.

¹¹ www.ag-bank.com تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 09/03/2018

¹² www.ag-bank.com تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 09/03/2018

* **جهاز الدفع الالكتروني**، يدعى باختصار "TPE"، هي وسيلة دفع الكترونية تسمح بالتخليص بواسطة بطاقة البيبنكية CIB الكلاسيكية و لذهبية. 24 على 24 ساعة و 7 على 7 كل أيام الأسبوع. وتضمن حماية أكثر ضد التزوير والسرقة.